اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 72

23-29 مايو 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

«جمارك دبي» تسهم بربع إيرادات حكومة الإمارة العام الحالي

تسهم الإيرادات المتأتية من جمارك دبي بنحو ربع أو 25% من إيرادات حكومة الإمارة خلال عام 2011، فيما تغطي الدائرة نفقاتها من الإيرادات الذاتية بنسبة تتجاوز 740%، بحسب ما أوضحت في بيانات أصدرتها أمس. وقالت الدائرة في بيان لها إنها استكملت تطبيق منهجية الموازنة الموجهة بالأداء بنسبة 100% منذ مطلع العام الحالي، لتصبح بذلك من أوائل الدوائر الحكومية في إمارة دبي، التي تطبق المنهجية بشكل فاعل. وأكدت «جمارك دبي» خلال مشاركتها في ندوة الإدارة الفعالة للموارد المالية، التي نظمها برنامج دبي للأداء الحكومي، التزامها بمقترح حكومة دبي للتخصيص الأمثل للموازنة عبر وضع إطار عمل للموازنة الموجهة بالأداء، وخطة للانتقال التدريجي من الموازنة التقليدية إلى الموازنة الموجهة بالأداء. وأشارت الدائرة إلى أنها اعتمدت الأسلوب التوسعي التدريجي في عملية تنفيذ الموازنة الموجهة بالأداء، لأسباب تتعلق باعتماد النظام، وتأثيره على عدد من الأنظمة الإدارية الأخرى، وإتاحة الفرصة للتعلم من التجربة وتنقيح النظام كلما تقدم إلى الأمام، والقدرة على ضبط النظام من ناحية العوامل غير المقصودة. واستعرض خليل إبراهيم أندراوس مدير إدارة الشؤون المالية بالدائرة خلال الندوة تطبيق منهجية الموازنة الموجهة بالأداء في جمارك دبي. وأكد أن الموازنة الموجهة بالأداء جزء لا يتجزأ في الموازنة العامة للحكومة، من حيث تقسيماتها إلى بنود الصرف المختلفة من مصروفات جارية، ومرتبات ومشاريع استثمارية وإنسانية، على أن يتم ترجمة المشروعات إلى وحدات أداء فنية، وتقييمها مع تقديرات المشروع، وما تم إنجازه بما يحقق الأهداف والخطة الإستراتيجية الموضوعة لجمارك دبي.

تعليق

نظرا لأهمية هذه الموازنة في رفع الكفاءة الإدارية للأجهزة الحكومية فهي تدفع الحكومة إلى وضع خطط وبرامج تنظم كل نشاط يؤديه كل جهاز من أجهزة الدولة وهي بذلك ترفع كفاءة وظيفية إدارية هامة هي التخطيط كما ترفع من وظيفة التنسيق حيث تجبر الأجهزة المشتركة في تنفيذ البرنامج أو البرامج المشتركة على التنسيق بينهم بالإضافة إلى وظيفة الرقابة الإدارية . وتنبع أهمية هذه الموازنة أساسا في أن وجود برامج يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة لدرجة أن البعض ينادي بتسمية هذه الموازنة بموازنة البرامج فقط . وتمر هذه الموازنة بخمسة مراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى : • تقسم الموازنة وتبوب وفقا لبرامج حكومية ترغب الحكومة تنفيذها خلال السنة القادمة . • تقسم البرامج حسب طبيعتها إلى برامج جارية وبرامج استثمارية . • تقسم البرامج إلى مجموعة من المشروعات والأنشطة وهي التي يبنى عليها تقديرات الاعتمادات.

المرحلة الثانية : • وضع جميع أعمال الوحدات الحكومية تحت بند مشروع أو نشاط محدد. • المشروع أو النشاط مدرج له برنامج رئيسي يتبع وحدة حكومية • .تحديد نصيب كل وحدة حكومية من الاعتمادات وفقا للتقسيم الوظيفي (مشروعات وأنشطة

المرحلة الثالثة : • كل وحدة حكومية تترجم مشروعاتها وأنشطتها إلى وحدة أداء (سلعة أو خدمة مقدمة) . • وحدات الأداء الموضوعة تعتمد على طرق فنية (عدد ساعات العمل / توزيع عبء العمل. ....

المرحلة الرابعة : (استخدام قواعد المحاسبة) • تحديد تكلفة وحدة الأداء لكل وحدة حكومية (معيارية) . (عدد الوحدات الواجب انجازها × متوسط تكلفة الوحدة = الاعتماد المالي للوحدة الحكومية) . •التزام الوحدة الحكومية بتنفيذ عدد وحدات الأداء (رقابة على الأداء كمية ونوعي

المرحلة الخامسة : تجري في نهاية السنة ويتم فيها مقارنة الفعاليات التي تم انجازها بالتقديرات وتشمل في مرحلة تقييم لأداء الحكومة ومحاسبة المسئولين عن الانجاز.

المصدر: الاتحاد

الدولية

المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك في اليابان يرتفع لأول مرة منذ 2008
صفحة 02 ◄

الصين تحوز 8 % من الدين الحكومي الأمريكي
صفحة 02◄

الاقليمية

المركزي السعودي يتوقع ضغوطا تضخمية متوسطة في الربع/2
صفحة 03 ◄

قطر تتعهد باستثمارات تصل إلى 10 مليارات دولار في مصر
صفحة 03◄

المحلية

الإمارات تثبت أسعار الغذاء مع ارتفاع أسعار السلع العالمية
صفحة 04◄

71 مليار درهم قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال فبراير بنمو 28%
صفحة 05◄

المقال الأسبوعي
الضرائب غير المباشرة
صفحة 06◄

29 مايو 2011

أرباح الشركات الأمريكية تنخفض ونمو الاقتصاد 1.8 % في الربع/1

أظهر تقرير حكومي يوم الخميس أن أرباح الشركات في الولايات المتحدة انكمشت بشكل مفاجئ في الربع الأول من العام مسجلة أول تراجع في أكثر من عامين بينما جاء معدل النمو الاقتصادي البطيء موافقا لتقدير سابق. وقالت وزارة التجارة الأمريكية إن أرباح الشركات بعد الضرائب تراجعت 0.9 بالمائة بعدما ارتفعت 3.3 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي. وقد يعود انكماش الإرباح وهو الأول منذ الربع الأخير من 2008 إلى تباطؤ في نمو الربحية مع زيادة التوظيف في الشركات. وكان اقتصاديون يتوقعون نمو الإرباح بمعدل 2.3 بالمائة. وقالت الوزارة أنها تركت معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي دون تعديل عند 1.8 بالمائة بينما كان اقتصاديون يتوقعون نموا بمعدل 2.1 بالمائة. وكان الاقتصاد قد نما 3.1 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي.

المصدر: : رويترز

ارتفاع إنفاق المستهلكين في أمريكا وتسارع التضخم

ارتفع إنفاق المستهلكين الأمريكيين بصورة متواضعة في شهر أبريل نيسان بينما واصلت أسعار البنزين الضغط على ميزانيات الأسر وأذكت ضغوط التضخم. وذكرت وزارة التجارة أن إنفاق المستهلكين زاد 0.4 بالمائة مرتفعا للشهر العاشر على التوالي بعد أن سجل زيادة قدرها 0.5 بالمائة في مارس . وأضافت الوزارة أن التضخم السنوي ارتفع بأسرع وتيرة في 12 شهرا. وكان اقتصاديون توقعوا ارتفاع الإنفاق الذي يمثل نحو 70 بالمائة من النشاط الاقتصادي الأمريكي بمقدار 0.5 بالمائة الشهر الماضي. وعند تعديله لحساب التضخم ارتفع الإنفاق 0.1 بالمائة الشهر الماضي بعد أن زاد بنفس النسبة في مارس. وارتفع الإنفاق الاستهلاكي 2.2 بالمائة على أساس سنوي في الربع الأول منخفضا عن نسبة أربعة في المائة التي سجلها في الربع الأخير من العام الماضي. وأدى ذلك إلى تراجع النمو إلى 1.8 بالمائة خلال هذه الفترة. وظهر مزيد من العلامات على تباطؤ النشاط الاقتصادي في تقرير أخر يوم الجمعة أظهر إن مبيعات المنازل المملوكة من قبل هوت إلى ادني مستوى لها منذ سبعة أشهر في ابريل. وقال الاتحاد الوطني للوكلاء العقاريين إن مؤشره لمبيعات المنازل الوشيكة هبط 11.6 في المائة إلى 81.9 نقطة في ابريل. وارتفع المؤشر النهائي لمعنويات المستهلكين في شهر مايو الصادر لمستهليكن إلى 74.3 نقطة من 72.4 نقطة في القراءة الأولية لشهر مايو. وكان محللون اقتصاديون تنبئوا بان تأتي قراءة المؤشر مستقرة دونما تغير.

المصدر: : رويترز

الاقتصاد البريطاني يسجل نموا ضعيفا في الربع/1 مع تراجع إنفاق الأسر

أظهر تقدير لنمو الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا أن اقتصاد البلاد حقق نموا ضعيفا في الربع الأول من العام إذ أبطل أكبر تراجع في إنفاق الأسر منذ الركود مفعول تحسن الأداء التجاري. وتبرز الأرقام التحدي الذي تواجهه الحكومة في محاولتها لكبح عجز الموازنة وستعزز التوقعات بأن تظل أسعار الفائدة عند مستويات قياسية. وأكد مكتب الإحصاءات الوطنية تقديرا أوليا سابقا بنمو الاقتصاد البريطاني 0.5 بالمائة فقط في الربع الأول من العام بعدما انكمش بنفس النسبة في الشهور الثلاثة الأخيرة من 2010. وهذا يعني أن الاقتصاد تجمد فعليا خلال الستة أشهر المنصرمة. ولم يتوقع خبراء الاقتصاد إي تعديل وأبدوا اعتقادا بأن توقعات الحكومة للنمو في 2011 عند 1.7 بالمائة بدأت تبدو متفائلة. وأظهرت الأرقام التفصيلية إن النمو كان سيصبح أضعف من ذلك لولا نمو الإنفاق الحكومي بنسبة واحد بالمائة في الربع الأول. ويعني خفض الإنفاق العام أن هذا البند لن يساهم في النمو مستقبلا. وانكمش إنفاق الأسر 0.6 بالمائة في الربع مسجلا أكبر تراجع منذ الركود ويبدو في طريقه لان يظل ضعيفا إذ لا تتماشى الأجور مع التضخم. حققت التجارة أكبر مساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي فصليا. وتقلص بذلك العجز التجاري البريطاني إلى 5.7 مليار إسترليني في الربع الأول من 11.5 مليار في نهاية 2010.

المصدر: : رويترز

الصين تحوز 8 % من الدين الحكومي الأمريكي

قال وزير التجارة الأمريكي جاري لوك إن الصين تحوز نحو ثمانية في المائة من الدين الحكومي للولايات المتحدة وان ثلث ذلك الدين تحوزه كيانات أجنبية والسبعين في المائة الباقية يحوزها مستثمرون أمريكيون محليون. وقال لوك في كلمة في جلسة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ للنظر في ترشيحه ليصبح السفير القادم للولايات المتحدة إلى الصين "سيطرة الصين او ملكيتها لا تتعدى 8 في المئة من ديوننا المستحقة وان وضع الصين لا يؤثر بأي حال على السياسة الخارجية للولايات المتحدة."

المصدر: : رويترز

المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك في اليابان يرتفع لأول مرة منذ 2008

ارتفع المؤشر الأساسي لأسعار المستهلك في اليابان في ابريل نيسان عن مستواه قبل عام وذلك للمرة الأولى في أكثر من عامين. وأظهرت بيانات حكومية يوم الجمعة إن المؤشر ارتفع بنسبة 0.6 بالمائة عن مستواه في ابريل 2010 مجاريا متوسط توقعات السوق ومسجلا أول زيارة منذ ديسمبر 2008 . وتراجعت مبيعات التجزئة اليابانية بنسبة 4.8 بالمائة في ابريل عن مستواها قبل عام لكن هذا الهبوط كان أصغر من المتوقع وتباطأت وتيرة الانخفاض عن الشهر السابق في علامة تبشر بالتعافي من اثأر الزلزال في وقت لاحق من العام. وأدى الزلزال الذي بلغ شدته 9.0 درجات والذي ضرب شمال شرق اليابان في 11 مارس وما أعقبه من تسونامي إلي انكماش حاد مفاجئ بلغ 0.9 بالمائة في الربع الأول من العام ويتوقع محللون إن ينكمش الاقتصاد مرة أخرى في الربع الثاني مع استمرار تعطل سلسلة التوريدات وتضرر إنتاج المصانع من نقص الكهرباء. وهوت الصادرات اليابانية عقب الكارثة لكن وتيرة الانخفاض بدأت تتباطأ في ابريل مقارنة مع الشهر السابق وهو ما يثير الأمل بان الاقتصاد يمكنه إن يستأنف النمو في الربع الثالث مع عودة الشركات إلي الإنتاج بشكل مطرد.

المصدر: : رويترز

50 مليار دولار استثمارات متوقعة بقطاع النقل البحري السعودي

قدر عيسى الحمادي رئيس لجنة النقل البحري في غرفة المنطقة الشرقية بالسعودية، حجم الاستثمارات المتوقعة في قطاع النقل السعودي بنحو 50 مليار دولار. وشدد الحمادي على أن قطاع النقل في المملكة يواجه الكثير من التحديات والمعوقات التي تحبط تطوره وتفعيل دوره في المنظومة الاقتصادية، وذلك بسبب البيروقراطية الحكومية وغياب الخطط أو الاستراتيجيات الواضحة والمحددة لرسم خريطة التطور والنهوض بقطاع مهم وحيوي قد يعود بفوائد وعوائد كبيرة وقيمة مضافة للاقتصاد السعودي. وأشار في حديث خاص مع صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، إلى أن كثيرا من الدول تعتمد في اقتصاداتها على مداخيل النقل البحري، لما له من عوائد كبيرة. وأضاف أن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار، ويتيح العديد من الفرص الاستثمارية سواء كانت استثمارات ومشاريع عملاقة أو حتى متوسطة وصغيرة. ودعا الحمادي الذي يرأس مجلس إدارة شركة "كابيتال الخليج" البحرية إلى إنشاء هيئة مستقلة تعنى بقطاع النقل وتسهم في إعادة تنظيمه ووضع الخطط والاستراتيجيات للنهوض به، وإطلاق المبادرات الجريئة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وأكد أن الحاجة إلى قيام شركات مساهمة متخصصة في مجال النقل البحري بدعم حكومي مع إلزام نقل البضائع المتعلقة بالمشاريع الحكومية على الأسطول السعودي حصريا، إضافة إلى أهمية توفير وقود السفن بالسعر المحلي بدلا من السعر العالمي لمساعدة ملاك السفن السعودية على المنافسة .

المصدر: : العربية.نت

المركزي السعودي يتوقع ضغوطا تضخمية متوسطة في الربع/2

قالت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) في تقرير فصلي عن التضخم يوم الاربعاء انها تتوقع ضغوطا تضخمية متوسطة في المملكة في الربع الثاني من العام الحالي. وتراجع التضخم في السعودية أكبر بلد مصدر للنفط في العالم منذ أن لامس أعلى مستوى في 18 شهرا عند 6.1 في المائة في أغسطس 2010 مع انخفاض الزيادة في تكاليف الغذاء. وقال البنك المركزي في التقرير الذي نشره على موقعه الالكتروني إن البيانات المتاحة تظهر استمرار الضغوط التضخمية الداخلية بمعدلات متوسطة خلال الربع الثاني من 2011. وبلغ نمو أسعار المستهلكين في المملكة 4.8 في المائة على أساس سنوي في أبريل بفعل ارتفاع أسعار الغذاء. وذكر البنك أيضا أن انشاء وحدات سكنية جديدة في إطار حزمة الإنفاق الملكية سيساهم في خفض معدل التضخم في الأجل المتوسط والطويل. ودفعت المخاوف من الاضطرابات التي تجتاح العالم العربي المملكة لان تتعهد بإنفاق نحو 130 مليار دولار أي حوالي 30 في المائة من ناتج الاقتصادي السنوي على بناء منازل جديدة وتوفير فرص عمل وإعانات بطالة وإجراءات أخرى. وقال محافظ البنك المركزي في مارس إن من غير المرجح أن تؤدي المنح التي أعلن عنها الملك إلى ارتفاع التضخم رغم أن محللين عارضوا وجهة النظر هذه وقالوا إن المنح ستزيد استهلاك الأسر. ويتوقع محللون زيادة الضغوط التضخمية في الأشهر القادمة نظرا للضغوط التقليدية على نفقات الغذاء خلال شهر رمضان الذي يبدأ في أغسطس ويتزايد فيه استهلاك الطعام. وتوقع محللون أن يبلغ متوسط التضخم في السعودية 5.6 في المائة هذا العام ارتفاعا من 5.3 في المائة العام الماضي.

المصدر: : رويترز

قطر تتعهد باستثمارات تصل إلى 10 مليارات دولار في مصر

قالت قطر يوم السبت إنها مستعدة لاستثمار مبلغ يصل إلى عشرة مليارات دولار في عدة مشروعات بهدف دعم الاقتصاد المصري بما في ذلك المشاركة بحصة في ميناء جديد بالقرب من المدخل الشمالي لقناة السويس يتكلف تسعة مليارات دولار. ودعت مصر الجهات المانحة وصندوق النقد الدولي إلى دعم اقتصادها الذي تعثر بعد الانتفاضة الشعبية التي انتهت بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك في فبراير. وقال وزير الدولة القطري للتعاون الدولي خالد العطية إن قطر تريد استثمار مبلغ بين خمسة وعشرة مليارات دولار في مصر في كل أشكال الاستثمار. وقال عقب اجتماع عقده مع وزيرة التعاون الدولي المصرية إن المبلغ قد يزيد على ذلك أو ينقص لكنه المبلغ الذي ستستثمره قطر في مصر لو جرت كل الأمور على ما يرام. وتسببت الانتفاضة الشعبية في تجفيف موارد السياحة والاستثمار الأجنبي ويقول دبلوماسيون إن مصر تقدر حجم العجز في موازنتها العامة في العام المالي الذي يبدأ في الأول من يوليو تموز بما بين 10 و12 مليار دولار. وفي الأسبوع الماضي تعهدت السعودية والولايات المتحدة والبنك الدولي بالمساعدة ويزور فريق من صندوق النقد الدولي القاهرة حاليا لمناقشة اتفاق مقترح قد يصل حجمه إلى ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار ويتضمن توفير إطار عمل لمانحين آخرين لتقديم مساعدات إضافية. وقال العطية إن كل الخيارات مفتوحة وان قطر تسعى إلى الاستثمار في أذون الخزانة وفي مجال التطوير العقاري وان الهدف هو مساعدة مصر وبناء شراكة جيدة ومتبادلة معها. وكانت علاقات قطر اكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم سيئة في عهد نظام مبارك لكنها سارعت إلى دعم الحكومة الانتقالية منذ الانتفاضة. ومن بين المشروعات المقترحة مشاركة قطر بحصص في مشروعات مشتركة لبناء ميناءين على البحر المتوسط احدهما في بورسعيد والأخر قرب الإسكندرية.

المصدر: : رويترز

270.44 مليار درهم ودائع قصيرة الأجل بنمو 6.5٪

كشفت أحدث إحصاءات للمصرف المركزي عن انه بالنسبة لتوزيع الودائع بالقطاع المصرفي لأجل حسب آجالها والتي لا تشمل الودائع فيما بين المصارف ولكنها تشمل ودائع الحكومة فقد ارتفعت الودائع قصيرة الأجل بصورة قياسية وقفزت بنهاية فبراير الماضي إلى 270.44 مليار درهم مقابل 254.02 مليار درهم في يناير بارتفاع شهري قياسي نسبته 6.5%. كما سجلت الودائع طويلة الأجل لأكثر من 12 شهراً بنهاية شهر فبراير الماضي 153.26 مليار درهم وهو اعلي مستوياتها في أكثر من 5 سنوات. وأكدت مصادر مصرفية أن العديد من البنوك العاملة تخطط لزيادة ودائعها طويلة الأجل لرفع مستويات السيولة المستقرة لديها مما يمكنها من تخفيض أسعار فوائدها على القروض. مشيرة إلى أن البنوك تحاول حل المعادلة الصعبة المتمثلة في الزيادات المضطردة في السيولة ولكن النسبة الأكبر منها قصيرة الأمد متمثلة في ودائع مداها أسابيع أو شهور قليلة، في حين أن النسبة الأكبر من القروض التي تمنحها البنوك للإفراد والشركات طويلة المدى وتمتد لسنوات. وقالت: إنه بعد التحسن الكبير في مستويات السيولة بالقطاع المصرفي فان تركيز البنوك في هذه المرحلة ينصب على تقليص الفجوة بين الآجال الطويلة للقروض التي يطلبها العملاء والتي تصل في معظم الأحيان إلى ما يتراوح بين 6 و8 سنوات، والآجال القصيرة للودائع التي تتدفق على البنوك والتي يتركز معظمها في آجال شهر أو شهرين أو ثلاثة أشهر. وأشارت إلى أن خطط البنوك في هذا المجال تتركز على بذل جهود تسويقية أكبر لاجتذاب الودائع طويلة الأجل مع إعطاء حوافز وأسعار فائدة مغرية لتشجيع العملاء على ضخ السيولة الفائضة لديهم في البنوك على شكل ودائع طويلة الأجل.

المصدر: : البيان

استمرار الطلب على المناطق المتميزة .. تنوع الأداء بالسوق العقارية في دبي

تنوع الأداء بالسوق العقارية في إمارة دبي خلال الأسبوع الماضي حيث شملت المبايعات مناطق دبي المختلفة وكانت منها مبايعات من النوعين الصغير والمتوسط كما تم تسجيل العديد من المبايعات لأراض فضاء وبنايات قائمة وتحت التشطيب في استمرار للتحسن في الأداء. وتشير مصادر عقارية إلى زيادة في الاستفسارات الايجابية على بعض المناطق في دبي وخاصة الراقية منها من قبل مستثمرين من الخارج وان الكثير منها ينتهي إلى تعاقدات فعلية لافتين إلى إن معظم هؤلاء من دول المنطقة والذين يبحثون عن الاستقرار في ظل الاضطرابات التي تسود بعض دول المنطقة وتوجد توقعات بزيادة الطلب على الشقق والفل في هذه المناطق خاصة وان هؤلاء المستفسرين هم فئات رجال الإعمال وأصحاب الملاءة المالية. ووفقا لبعض المصادر فانه يتوقع تحسن نوعي في أداء السوق من حيث التداول العقاري قبل نهاية العام الجاري وتحديدا بعد أشهر الصيف نتيجة انفراجة متوقعة في شروط التمويل وقد تمت عدة مبايعات لأراض وبنايات وفلل في الخبيصي ووادي الصفا والبرشاء ونخلة جميرا ومردف والثنية وكانت معظم مبايعات الأسبوع من النوعيات الصغيرة والمتوسطة. ولا تزال السوق تستقبل بنايات جديدة وفي مختلف المناطق رغم تفوق العرض بنسب كبيرة عن الطلب ويتوقع متعاملون بقطاع الإيجارات استمرار تراجع القيمة الايجارية حتى نهاية العام الجاري بنسب تتراوح بين 5- 10% ماعدا بعض المناطق المتميزة التي يتصاعد الطلب عليها. وبالنسبة للعروض توجد عروض كثيرة ومتميزة لأراض وبنايات ومزارع وفلل وبيوت ومنها بنايات قيد الإنشاء ومنها عروض في شارع الشيخ زايد والبرشاء والمرقبات والرقة والسوق الكبير والمطينة وبورسعيد وابوهيل والسطوة وند الشبا وفي مناطق دبي الجديدة والقصيص والنهدة وابو هيل ومردف وغيرها .

المصدر: : البيان

الإمارات تثبت أسعار الغذاء مع ارتفاع أسعار السلع العالمية

قال مسئول بوزارة الاقتصاد إن الإمارات العربية المتحدة تعتزم مكافحة ارتفاع أسعار السلع على مستوى العالم بتثبيت أسعار نحو 400 سلعة من المواد الغذائية في 70 منفذا للبيع. وهذه الخطوة هي الأحدث ضمن مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الإمارات لخفض الأسعار ودعم المواد الأساسية. وأصبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية أمرا بالغ الحساسية على مستوى العالم إذ يسهم في إثارة احتجاجات مثل التي أطاحت بالرئيسين التونسي والمصري في وقت سابق هذا العام ومع انتشار الاضطرابات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يساعد هذا الإجراء الذي يبدأ العمل به اعتبارا من الأول من يونيو حزيران وتقرر حتى ألان أن يستمر العمل به حتى نهاية العام باعة التجزئة ومنهم سلسلة متاجر كارفور الفرنسية وأن يستوعب بسهولة في هذه الدولة الغنية بالنفط التي تستورد أغلب احتياجاتها من الغذاء وتدعم بالفعل منتجات استهلاكية أخرى. وقال محمد الشيحي وكيل وزارة الاقتصاد في مؤتمر إن هذه المنافذ تشمل كارفور والجمعيات التعاونية وسلاسل متاجر اللولو وسبينيس التي تسيطر على 75 بالمائة من سوق التجزئة في الإمارات. وأضاف أن الوزارة تلقت إشارات من العديد من المنظمات على أن أسعار أغلب السلع سترتفع في الفترة من 2011 إلى 2015. ولم تورد الوزارة تفاصيل عن المبلغ الذي سيخصص للدعم أو ما إذا كان سيمول بشكل مستقل في كل إمارة على حده. ولكن الشيحي قال إن هذه المبادرة لا صلة لها بالاضطرابات التي تهدد بالإطاحة برئيس اليمن المجاور والتي أثارت مخاوف في السعودية.

المصدر: : رويترز

بيانات «الاتحادية للجمارك» تشير إلى ارتفاع الصادرات 54% .. 71 مليار درهم قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال فبراير بنمو 28%

نمت التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال شهر فبراير 2011، إلى 70,9 مليار درهم، مقارنة بـ55,6 مليار درهم خلال الشهر ذاته العام الماضي، بزيادة قيمتها 15,3 مليار درهم وبنسبة بلغت 28%، بحسب البيانات الإحصائية الأولية الصادرة عن الهيئة الاتحادية للجمارك. وأظهرت البيانات الإحصائية، نمو الصادرات بنسبة 54% خلال شهر فبراير من العام الحالي، حيث ارتفعت قيمة الصادرات إلى 7,3 مليار درهم، مقابل 4,7 مليار درهم في فبراير 2010. كما نمت قيمة إعادة التصدير إلى 18,1 مليار درهم في فبراير الماضي، مقابل 14,1 مليار درهم للفترة نفسها من العام الماضي، فيما سجلت الواردات نمواً بلغ 24% خلال فترة المقارنة، بارتفاع قيمتها إلى 45,5 مليار درهم في فبراير 2011، مقارنة بـ36,8 مليار درهم في فبراير 2010. وقالت الهيئة الاتحادية للجمارك في بيان صحفي أمس: «إن معدلات النمو التي حققتها التجارة الخارجية غير النفطية للدولة خلال فبراير 2011 غير مسبوقة في بندي الصادرات وإعادة التصدير، ما يعكس الحركة الإيجابية للاقتصاد الوطني في مجال الإنتاج والتصدير وإعادة التصدير وزيادة تنافسية المنتج الوطني في الأسواق العالمية .« وأوضحت «الهيئة» أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات من حيث الوزن في فبراير 2011 بلغ حوالي 6,5 مليون طن، منها 4,2 مليون طن وزن الواردات، و1,6 مليون طن وزن الصادرات، و683 ألف طن وزن إعادة التصدير. وتعاملت المنافذ الجمركية بالدولة مع نحو 323 ألف طن يومياً من الرسائل الجمركية تصديراً واستيراداً وإعادة تصدير.

المصدر: : الاتحاد

تراجع الفائدة بين البنوك مستمر

استمر انخفاض الفائدة بين البنوك إلى مستويات قياسية حيث تراجعت نسبة الإيبور لأجل سنة إلى 2،33% مقارنة مع 2،4% مطلع الشهر الجاري. ووصلت نسبة الإيبور لأجل ستة أشهر إلى 2،1% مقارنة مع 2،17% مطلع الشهر الجاري كما سجل الإيبور لأجل شهرين تراجعاً ملموساً من 1،6% إلى 1،4% حالياً. ويؤكد هذا التراجع في أسعار الإيبور تحسن مستويات السيولة في المصارف وسط توقعات بمزيد من التراجع في المرحلة المقبلة.

المصدر: : الخليج

إلغاء علاوة «ضريبة الوقود» يخفض الأسعار الأساسية لتذاكر السفر 15%

ساهم إلغاء العلاوة التي تمت إضافتها على ضريبة غلاء الوقود، في تراجع أسعار تذاكر السفر بما يتراوح بين 12 و15% من السعر الأساسي لتذاكر الطيران، وفقاً لمسئولين في شركات ووكالات سفر بالدولة، أشاروا إلى أن الأسعار شهدت تراجعاً يتراوح بين 120 درهماً و200 درهم لسعر التذكرة منذ مطلع مايو الجاري. ويأتي ذلك بعد أن فقد مؤشر غلاء الوقود المحلي 60 نقطة منذ بداية مايو، بنسبة 9,5% ، متراجعاً من 629 نقطة في آخر أبريل إلى 569 نقطة، في الوقت الذي استكملت فيه جميع شركات الطيران إلغاء علاوة ضريبة غلاء الوقود على جميع تذاكر الطيران. وقال شوفان دين من "حجوزات دناتا" إن مختلف شركات الطيران التزمت بإلغاء علاوة ضريبة غلاء الوقود، بنهاية الأسبوع الماضي، لتخفض قيمة تذكرة السفر للمقطع الواحد بين 70 إلى 120 درهماً، وتصل إلى أكثر من 200 درهم على التذكرة ذهاباً وإياباً. ويرى أن هناك فرصة كبيرة لإمكانية خفضٍ آخر على الضريبة الأساسية لغلاء الوقود في حالة استمرار الانخفاض والتراجع على المؤشر نتيجة انخفاض وقود الطيران، في الأسواق العالمية.

المصدر: : الاتحاد

الضرائب غير المباشرة / 2

تسري الضريبة على القيمة المضافة على السلع المنتجة محلياً والمستوردة وعلى الخدمات التي تنتج وتؤدى على أراضي الدولة ، ويتم تحديد العمليات والأشخاص الخاضعين للضريبة على النحو الآتي:

- **العمليات الخاضعة للضريبة** : تشتمل هذه العمليات على إنتاج السلع وتقديم الخدمات Supplying goods and servicesمن قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للضريبة ، وكذلك عمليات الاستيراد من بضائع وسلع وخدمات سواء كان المستورد خاضعاً للضريبة أم غير خاضع لها .

-**العمليات الخاضعة للضريبة بمعدل صفر بالمائة (معفاة مع حق الخصم)** : إن العمليات الخاضعة للضريبة بمعدل صفر ZERO RATED هي العمليات التي تتناول تسليم البضائع والسلع وتقديم الخدمات من دون استيفاء أي ضريبة على القيمة المضافة عنها من قبل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بها ، ولكن يمكن لهذا المكلف الاستفادة من حق حسم الضريبة المذكورة التي يكون قد سبق وتكبدها في سبيل تصنيع أو شراء أو استيراد هذه البضائع والسلع وغيرها من الخدمات الضرورية لمزاولة نشاطه . مثال : عمليات التصدير ، حيث يستفيد المصدر من حق حسم الضريبة المذكور(والموضح تفصيلياً في البند الثالث من الإعفاءات)

العمليات المعفاة من الضريبة دون حق الخصم : هي عمليات تسليم البضائع والسلع والخدمات وغيرها وتقديم الخدمات دون استيفاء أي ضريبة على القيمة المضافة عنها من قبل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بها ، ومن دون أن يحق له خصم الضريبة التي يكون قد تكبدها في سبيل تصنيع أو استيراد أو شراء هذه البضائع والسلع وغيرها من الأموال والخدمات . على سبيل المثال : بيع السلع الغذائية والأساسية ونفقات الاستشفاء والتعليم . إلا أنه يجوز لبعض الأشخاص الذين يقومون بعمليات معفاة من الضريبة أن يطلبوا استرداداً كلياً أو جزئياً للضريبة المدفوعة على بعض مشترياتهم.

الأشخاص الخاضعون للضريبة :

إن الشخص الخاضع للضريبة هو كل شخص طبيعي أو معنوي ، مهما كان شكله القانوني ويمارس بصورة مستقلة نشاطاً اقتصادياً خاضعاً للضريبة على القيمة المضافة ، أو معفى منها مع حق الخصم وذلك عندما يتجاوز رقم أعماله مبلغاً تحدده كل دولة وفقاً لمستويات النمو الاقتصادي لديها (والمقصود برقم الأعمال هنا قيمة العمليات الخاضعة للضريبة مشتملة على الضرائب والرسوم كافة باستثناء الضريبة على القيمة المضافة) . فإذا كان رقم أعمال الشخص أقل من حد التسجيل للضريبة يكون غير خاضع للضريبة ورقم الأعمال الخاضعة للضريبة تحدده كل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية ومتوسط دخل الفرد لديها ويختلف من دولة إلى أخرى .

الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة : تشتمل هذه الإعفاءات على عدة أنواع فهناك أنشطة اقتصادية معفاة من الضريبة وسلع وخدمات معفاة إضافة إلى إعفاءات أخرى ترتبط بعمليات الاستيراد والتصدير والنقل الدولي وبعض أنواع الوكالات على النحو الآتي :

–**الأنشطة الاقتصادية المعفاة من الضريبة** : تعفى ، في هذه الحال ، العمليات المتعلقة بالأنشطة كافة التي تتم داخل الدولة من هذه الضريبة وهي أنشطة : خدمات الأطباء ، التعليم ، التأمين ، الخدمات المصرفية والمالية ، أنشطة الهيئات والجمعيات التي لا تتوخى تحقيق الربح باستثناء الأنشطة المتكررة ، التي تمثل منافسة غير متكافئة مع المؤسسات الخاضعة للضريبة ، النقل المشترك للأشخاص (بما فيها سيارات الأجرة) ، المراهنات واليانصيب وسائر ألعاب الحظ ، بيع العقارات أو تأجيرها إلى التاجر .

يتّضح مما سبق أن قطاع الصحة والأطباء يعفى من الضريبة لأسباب اجتماعية وإنسانية ، وكذلك يعفى النقل المشترك لأسباب اجتماعية لمحدودي الدخل ، بينما يعفى القطاع التربوي (التعليم) لاعتبارات ثقافية وتشجيعاً للمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح ، أما قطاع الزراعة فيعفى من الضريبة لأسباب إدارية واجتماعية (لتأثير الظروف الطبيعية وخصوصاً المناخية على حجم الإنتاج الزراعي فيصبح من الصعوبة تقدير مقدار القيمة المضافة بدقة) ، أما الخدمات المصرفية والمالية والتامين فتعفى إما لصعوبة تحديد وعاء الضريبة (القيمة المضافة) لمثل هذه الخدمات ، أو لتمكين هذه الأنشطة في الدولة من منافسة الخدمات المناظرة التي تقدمها البنوك والشركات الأجنبية.

السلع المعفاة من الضريبة : تشتمل هذه السلع على كل مما يأتي :

- السلع الزراعية التي تباع بحالتها الطبيعية وكذلك المواشي والدواجن.
- الخبز والطحين واللحوم والأسماك والحليب والألبان ومشتقاتها ، الأرز والبرغل والسكر والملح والمكرونة (أي سلة الغذاء الرئيسية معفاة) - البذور والأسمدة والعلف .
- الكتب والمجلات ، والخدمات الصحية والأدوية ، وكذلك الغاز المعد للاستهلاك المنزلي .

يظهر من قائمة تلك السلع أن إعفاء السلع الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي إنما هو لتشجيع هذا النشاط الاقتصادي الزراعي لما له من أهمية اقتصادية محتملة تتمثل في زيادة الناتج القومي الإجمالي وفي زيادة فرص العمل للشباب ، أما إعفاء الخبز والطحين والمنتجات الغذائية الأخرى فيعود ذلك لأغراض اجتماعية متمثلة في المحافظة على مستويات المعيشة لذوي الدخول المحدودة ، أما الكتب والمجلات والصحف فهي للرغبة في نشر الثقافة بين أفراد المجتمع .

الإعفاءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير والنقل الدولي : تشتمل هذه الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة في مجال الاستيراد على ذات الإعفاءات الموجودة في التشريع الجمركي وهي تلك الإعفاءات المرتبطة برئاسة الجمهورية ومنظمة الأمم المتحدة والإعفاءات السياسية والقنصلية والامتيازات العسكرية أو الهبات الواردة لإدارة الدولة والمؤسسات العامة، إضافة إلى الأمتعة الشخصية للمسافرين والأدوات المنزلية .

أما في مجال التصدير: فإن القاعدة العامة هي أن الصادرات السلعية وتقديم الخدمات خارج أراضي الدولة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة ، إضافة إلى ذلك يحق للمصدر المسجل للضريبة على أساس القيمة المضافة أن يسترد الضريبة التي تم وضعها على المراحل الإنتاجية والتوزيعية السابقة للتصدير وهو ما يطلق عليه المعدل الصفري للضريبة ،حيث يعني تطبيق المعدل الصفري للضريبة على صادرات سلعة معينة أمران : الأول : هو حق الخصم أو إعفاء تصدير هذه السلعة من الضريبة على القيمة المضافة في مرحلة التصدير.
الثاني : حق استرداد ما سبق دفعه من ضريبة القيمة المضافة على مدخلات هذه السلعة (حيث أن مصدر السلعة لن يدفع الضريبة على القيمة المضافة في مرحلتها الأخيرة وله الحق أيضاً أن يسترد قيمة ما دفعه في مرحلتي التصنيع وتجارة الجملة ويشترط بالطبع توفر فواتير دفع الضريبة. وينطبق نفس الإعفاء مع حق الخصم للمراحل السابقة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات في المناطق الحرة، إضافة إلى تصدير الذهب للمصارف المركزية .

أما الإعفاءات المتعلقة بالنقل الدولي فتشتمل على ما يلي :
-إنتاج أو تمويل أو إصلاح أو صيانة أو استثمار أو تأجير السفن البحرية المخصصة للملاحة في عرض البحر طالما تؤمن حركة النقل بمقابل وسفن الإنقاذ المساعدة بحراً وتلك المخصصة للصيد . وأيضاً وسائل النقل الجوي التي تستعملها شركات الطيران للنقل بمقابل .
-تقديم الخدمات المتعلقة بالسفن أو وسائل النقل الجوي وحمولتها بمقابل .
-النقل الدولي للأشخاص والبضائع .
- تعفى من الضريبة على القيمة المضافة الخدمات التي يقدمها الوكلاء والذين يعملون باسم ولحساب موكليهم عندما تتناول هذه الخدمات عمليات معفاة من الضريبة أو عمليات تتم خارج الدولة باستثناء الخدمات التي تقدمها وكالات السفر فالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والمرتبطة بالاستيراد نجد أنها تتم عادة لاعتبارات سياسية أو لتشجيع الصناعة المحلية استيراد مواد أولية تكون الصناعة الوطنية بحاجة إليها) والأهم من ذلك أن السلع المعفاة من الضرائب الجمركية تعفى أيضاً من الضريبة على القيمة المضافة.

أما في مجال التصدير فتحصل تلك السلع ليس فقط على الإعفاء في مرحلة التصدير من الضريبة على القيمة المضافة ولكن تتمتع أيضاً بحق استرداد الضريبة على المدخلات ، وهذا تطبيقاً للمعدل الصفري للضريبة .
أما فيما يتصل بالنقل الدولي فيأخذ في حكمه حكم التصدير ولذا يعفى من الضريبة على القيمة المضافة وتسترد الضريبة على القيمة المضافة السابقة بشرط توفر المستندات الدالة على دفع الضريبة تشجيعاً للتصدير والخدمات المرتبطة به، وزيادة للمقدرة التنافسية للسلع الوطنية وخدمات التصدير وما يتعلق بها مما يشجع في الحصول على العملات الصعبة بما يسهم في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات.

تحديد وعاء الضريبة على : VAT
يختلف وعاء الضريبة على القيمة المضافة بين إنتاج السلع وتقديم الخدمات المحلية وبين السلع المستوردة فيتحدد وعاء الضريبة على السلع المحلية على القيمة التي يضفيها المنتج أو التاجر لقيمة مواده الخام ومشترياته وتحدد هذه القيمة أساساً على أساس البدل المقابل الذي حصل عليه أو سوف يحصل عليه مورد السلعة المحلية أو مقدم الخدمة مقابل تقديم سلعته أو خدمته .
وفي حال تقديم المنتج لنفسه سلعاً أو خدمات يحدد وعاء الضريبة بالنسبة لتلك السلع بثمن شراء سلعة مماثلة ، وفي حال تعذر الثمن تعتمد قيمة التكاليف بتاريخ إجراء العمليات ، أما بالنسبة لتوريد الخدمات لنفسه فيحدد الوعاء الضريبي على أساس مجموع النفقات التي تحملها الخاضع للضريبة من أجل تقديم هذه الخدمات وعند تحديد وعاء الضريبة على السلع والخدمات المحلية يدخل في تحديد وعاء الضريبة جميع النفقات الملحقة كنفقات الوساطة والتغليف والنقل والتأمين وغيرها . وأخيراً يتحدد وعاء الضريبة على القيمة المضافة على السلع المستوردة بالمعادلة التالية:

وعاء الضريبة = VAT قيمة السلعة للأغراض الجمركية + وعاء الضريبة على VAT عند الاستيراد

ربط وتحصيل الضريبة :

يتم ربط الضريبة على المكلفين من خلال التصريح الدوري الشهري الذي يلتزم المكلفون بالضريبة بتقديمه ، ويرفق مع التصريح عادة مقدار الضريبة المطلوب حسمها ، ويلتزم المكلف بالضريبة إصدار الفواتير أو المستندات الأخرى التي تقوم مقامها وذلك عند تقديمه السلع والخدمات لأي شخص آخر ويجب أن تتضمن الفاتورة على الأقل ما يلي:

- اسم وعنوان ورقم تسجيل مورد السلع أو مقدم الخدمات لدى وزارة المالية وأيضاً اسم وعنوان الشخص الصادرة الفاتورة لمصلحته .
- موضوع توريد السلعة أو تقديم الخدمة.
- رقم الفاتورة التسلسلي وتاريخها .
- المبلغ الواجب عن توريد السلعة ، أو تقديم الخدمات .

أما بالنسبة لضمان تحصيل الضريبة تفرض وزارة المالية غرامة تأخير تسديد الضريبة تبدأ من انتهاء مهلة تأدية الضريبة ، أما بالنسبة للأشخاص غير المقيمين تحصل الضريبة والغرامات من الشخص (الطبيعي أو المعنوي) الذي أدى التعاقد معه إلى توجب الضريبة .

تتراوح المخالفات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة بين التأخر في تقديم المستندات المختلفة (طلب التسجيل أو طلب إلغاؤه ، التصريح الشهري) وبين تقديم المستندات على غير حقيقتها (التصريح غير الصحيح والطلب غير المبرر لاسترداد الضريبة والفواتير غير الصحيحة وعدم مسك السجلات والمستندات) ، ومن هنا يأتي دور وزارة المالية بتحديد جهاز كبير من العاملين المتخصصين بشؤون الضرائب لتوعية المواطنين ضريبياً ، أي توعية المواطن بحقوقه وواجباته وهي قضية مهمة جداً عند بدء عملية تطبيق الضريبة فوزارة المالية تشكل لجنة للاعتراضات مكونة من قاض وموظف من وزارة المالية يختاره وزير المالية ومندوب من غرفة التجارة والصناعة وتتخذ اللجنة قراراتها بالأكثرية ويبلغ قرار اللجنة إلى الوحدة الضريبية المختصة وإلى الخاضع للضريبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره . ويحق لكل من المكلف والوحدة الضريبية استئناف قرار الاستئناف بشرط إيداع مبلغ تأمين يعادل نسبة محددة من قيمة الضريبة .

أما في حال الاعتراضات على الضريبة عند الاستيراد فتراعى عندها الأصول المتبعة في التشريع الجمركي .

4-3 الضرائب الجمركية:

تفرض الرسوم الجمركية على السلع وهي تخرج من الدولة ، أو وهي تدخل إليها ، أي أنها تفرض على التصدير وعلى الاستيراد . وعادة ما تختلف رسوم التصدير الجمركية عن رسوم الاستيراد الجمركية وذلك تبعاً لسياسات الدولة المتبعة في فرض الضرائب الجمركية على الاستيراد والتصدير .

"إلا أن غالبية فقهاء الفكر المالي الحديث يصنفونها كضرائب وليست رسوماً وذلك لأن الدولة تفرضها ، وتحصلها لما لها من حق السيادة على حدودها وأراضيها ، وكذلك لأنها تدر على الخزانة العامة أموالاً ضخمة ، نظراً لكثرة وتعدد أوعيتها السلعة التي تدخل الحدود . فضلاً عن أنها تستخدم كوسائل لحماية الإنتاج المحلي الوطني من نظيره المستورد ، كما تستخدم كوسيلة لحماية السلع الضارة من دخول الحدود . ولذلك فأغراضها المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤهلها لأن تكون ضرائب وليست رسوماً. "

وهناك ضرائب جمركية قيمية وأخرى نوعية ، ويقصد بالضرائب القيمية أن تحدد قيمة الضريبة الجمركية لسلعة ما تبعاً لقيمة السلعة في ميناء الوصول أو ميناء التصدير . أما الضرائب النوعية فتفرض الضريبة وتقدر تبعاً للنوع أو تبعاً للوحدة أو الوزن أو القياس ، فضرائب القيمة تفرض على أساس نسبة معينة من قيمة السلعة ، ويتم تحديد قيمة السلعة إما اداريا من قبل رجال الجمارك أو باعتماد القيمة الواردة في فاتورة الشراء . وعلى ضوء ذلك تحسب القيمة الجمركية بالنسبة المحددة مسبقاً لكل نوع من أنواع السلع ، ويجد الإشارة هناك إلى أن الدول النامية ومعظم الدول لا تعتمد فاتورة المنشأ لتحديد قيمة السلعة ، إلا الدول المنتسبة لاتفاقية الجات.